

في سبيل دعم الدستور المؤقت في ليبيا

من المسئول في ليبيا؟ تحدث محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام، إلى الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة كرئيس للدولة بحكم الواقع. كذلك مصطفى أبو شاقور، رئيس الوزراء المنتخب، هو الآخر مُرَجَّح. بل يمكن القول إن شبح المجلس الوطني الانتقالي الذي ما يزال إعلانه الدستوري لعام ٢٠١١ يحكم الفترة الانتقالية، هو المسئول.

هذا السؤال ليس مجرد سؤال أكاديمي، فالليبيون وقادتهم السياسيون لديهم أفكار مختلفة عما هو مسئول مباشرة أمام من، ومن مسئول عن ماذا وهي علامة مثيرة للقلق قبل الإعلان الوشيك عن وزارة أبو شاقور. إن اللبس المحيط بالمسؤولية داخل الحكومة الليبية مثال نموذجي للحاجة إلى إطار قانوني مؤقت لتوفير قاعدة للتحويل إلى الديمقراطية.

ما يسمى بالدستور الصغير في تونس هو مثال جيد لقيمة هذا النص. لقد أصدرت الجمعية الوطنية التأسيسية المنتخبة، بعد شهر واحد من اجتماعها الأول، قانوناً خاصاً بالتنظيم المؤقت للسلطات العامة، ولم تتناول الجمعية أي من الأسئلة المهمة التي تواجهها الآن، مثل الدولة والدين، أو حقوق الإنسان، أو نظام الحكومة، أو اللامركزية. والواقع أن الدستور الصغير لم يكن له تأثير على صياغة الدستور الدائم؛ بل الأحرى أنه حدد مسؤوليات الهيئات الرئيسية للحكومة: مجلس النواب، والسلطة القضائية، ورئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، كما وفر إطاراً قانونياً للتشريع والأوامر التنفيذية، وهو أمر حيوي لإرساء سيادة القانون.

قد تكون الحاجة للوضوح القانوني والسياسي أشد في ليبيا، حيث تمثل المخاطر الأمنية تهديداً وجودياً للحكومة الانتقالية. لنأخذ مثلاً مجلس الأمن الأعلى، وهي هيئة جامعة الغرض منها دعم أجهزة الأمن المتفاوتة في ليبيا. إن عضوية ومسؤوليات ورقابة مجلس الأمن الليبي الأعلى غير واضحة، كما أن ردود الأفعال على حوادث الأمن بما في ذلك الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي والسيارات المفخخة في طرابلس كانت غير مُنسَّقة. إن دستوراً مؤقتاً سوف يضع مجلس الأمن الأعلى ضمن التدرج الهرمي لمؤسسات الحكومة، ويضفي عليه مصداقية بينما يقوم بحملة لكسب ولاء الميليشيات الإقليمية.

إن الأمن ليس المجال الوحيد للسياسات الذي ينبغي أن توضح فيه السلطة العامة. فيجب أن يخصص دستور مؤقت المسؤولية القانونية ومسؤولية السياسات الخاصة بالعدالة الانتقالية، والتنمية الاقتصادية، والشؤون الدولية، والأهم من ذلك كثيراً، الإصلاح السياسي. إن إعداد الدستور في ليبيا ما يزال محكوماً بالإعلان الدستوري للمجلس الوطني الانتقالي، والذي أعطي لجنة ما زال يتعين اختيارها أربعة أشهر لتقديم صياغة إلى الاستفتاء العام. يجب أن يُكتب دستور ليبيا الجديد من خلال التشاور الحذر مع درجة كبيرة من المشاركة العامة - وهو أمر يستحيل عملياً خلال أربعة أشهر. إن المؤتمر الوطني العام هو صاحب القرار في تعديل جدول المواعيد، لكنه يجب أن يفعل ذلك من خلال إطار قانوني واضح لدستور مؤقت.

يجادل البعض أن التسلسل الزمني القصير كاف، حيث إن دستور عام ١٩٥١ الليبي البائد يكاد يكون مناسباً، ويجب تحديثه فقط. إلا أن تحليلاً حديثاً يشير إلى عيوب عميقة في الدستور، بما يوحي أن الأمر يقتضي عملية تطول لفترة.

هناك خوف مبرر من أن إطالة المسار الزمني للدستور ستكون حركة من جانب المؤتمر الوطني العام لتوطيد سلطته. وفي أسوأ الأحوال، يمكن أن يؤدي هذا إلى رفض المؤتمر الوطني العام ترك السلطة كما هو الحال في إرتريا، حيث يظل دستور صيغ ديمقراطياً غير مطبق. لكن، في الحقيقة، يمكن لوثيقة مؤقتة أن تمنع عودة الاستبداد بتوفير نظام للمراقبة والتوازن يحول دون اكتساب شخص واحد أو هيئة واحدة سلطة كبيرة.

إن المؤتمر الوطني العام يمكنه أن يهدئ أكثر من مخاوف الاستيلاء على السلطة بدستور مؤقت يقرر فترة زمنية ممددة، ويؤكد الطبيعة الانتقالية لسلطته. وللمؤتمر الوطني العام ما يبرر قيامه بذلك، فهو ليستبدل الإطار القانوني للمجلس الوطني الانتقالي بإطار أكثر تمثيلاً وشرعية.

إن المؤتمر الوطني العام لديه الفرصة لممارسة التكليف الانتخابي الذي يتمتع به نتيجة الانتخابات الموثوق بها. وللاستفادة من هذه الشرعية، ولتوفير حيز كاف لعملية صياغة دستور موثوق بها، يجب أن يصدر المؤتمر الوطني العام دستوراً مؤقتاً لتوفير إطار قانوني واضح للحكومة بينما تعمل نحو إقامة ليبيا ديمقراطية مسالمة وتعددية. بدون مثل هذه الخطوط الإرشادية، تخاطر ليبيا بإرساء سابقة خطيرة، إما بإضعاف سيادة القانون أو عدم أخذ التطورات الدستورية إلى مداها.